

خامنئي يستحضر خطاب المظلومية لدفع الإيرانيين إلى المشاركة في الانتخابات

طهران - استنجد المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي الجمعة بخطاب المظلومية والمؤامرة لدفع الإيرانيين إلى المشاركة في الانتخابات المقبلة وسط توقعات بنسب مقاطعة قياسية بسبب الأوضاع المتدهورة التي يعانيها الإيرانيون.

وقال إن "عدم التصويت في الانتخابات الرئاسية في الثامن عشر من يونيو يعني تحقيق إرادة أعداء الإسلام"، وذلك في وقت يشعر فيه العديد من المسؤولين بالقلق من امتناع قياسي في الاقتراع. وبدأت الحملة الانتخابية رسمياً قبل أسبوع دون ضجيج في أجواء من عدم الاكتراث لانتخابات يقول كثيرون إنها محسومة سلفاً.

وقال خامنئي في خطاب بثه التلفزيون "يريد البعض التنازل والتخلي عن واجب المشاركة في الانتخابات تحت ذرائع سخيفة. إنها إرادة الأعداء، أعداء إيران وأعداء الإسلام وأعداء الديمقراطية الدينية".

ومن دون أن ينفي أن الإيرانيين قد يواجهون صعوبات في تأمين نفقاتهم خلال الأزمة، قال خامنئي إن المشاكل يتم حلها "عبر اتخاذ القرار الصحيح وليس في غياب الاختيار".

ونقل عن آية الله الخميني مؤسس الجمهورية الإسلامية قوله إن "الامتناع عن الانتخابات في فترات معينة يمكن أن يكون خطيئة ومن أفتع الذنوب".

وكان خامنئي دعا في 27 مايو مواطنيه إلى عدم الاستجابة للدعوات إلى مقاطعة الاقتراع في إشارة إلى الحملات على الشبكات الاجتماعية مع وسم "لا للجمهورية الإسلامية" باللغة الفارسية.

وذكر الإيرانيون للتصويت في الثامن عشر من يونيو لانتخاب رئيس خلفاً لحسن روحاني الذي فشلت سياسته في الانفتاح مع انسحاب الولايات المتحدة في 2018 من الاتفاق النووي الإيراني الذي تم التوصل إليه قبل ذلك بثلاث سنوات في فيينا.

وجاء خطاب خامنئي في وقت أعلن فيه مجلس صيانة الدستور في إيران الجمعية إمكانية إعادة النظر في مسألة استبعاد مرشحين من الانتخابات الرئاسية بعد أن «قال الزعيم الأعلى آية الله علي خامنئي إن بعضهم وقع عليه ظلم».

وكتب المتحدث باسم مجلس صيانة الدستور عباس علي كندخاني منشوراً على تويتر قال فيه "أوامر الزعيم الأعلى هي كلمة الفصل، وينبغي إطاعة حكمه، وسيعلن مجلس صيانة الدستور رايه قريباً، مع الإقرار بأنه ليس بمنأى عن الخطأ".

وكان خامنئي، الذي له القول الفصل في أمور الدولة، قد أيد الشهر الماضي

خطوات دولية حذرة في التعامل مع المجلس العسكري في مالي

فرنسا تعلق العمليات العسكرية المشتركة مع القوات المالية



لا تأثير للإجراءات الدولية على المجلس العسكري في مالي

جيشاً قويا، لاعباً رئيسياً على الساحة الأمنية في المنطقة. وتساءل جان إيرفيه جيزيكييل "ما هو الأهم في نظر شركاء مالي، مرحلة انتقالية بقيادة مدنيين أم حكومية تسمح بمواصلة القتال ضد الجهاديين؟"

وأضاف "هناك تردد كبير في ممارسة ضغوط مبالغ فيها على المجلس العسكري الذي يعتبرون أيضاً أنه تعاون بشكل جيد من وجهة نظر أمنية حتى الآن".

وهدد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بسحب قواته من مالي إذا "لم تعد هناك شرعية ديمقراطية أو عملية انتقال" في هذا البلد وإذا سارت بامآكو "في اتجاه" الإسلام الراديكالي.

لكن الباحثة كارولين روسي رأت أن هذا التهديد مثل تعليق التعاون العسكري الثنائي يشير قبل كل شيء إلى "رغبة في التأثير على تشكيل الحكومة المالية الجديدة" حتى لا يتم تعيين شخصيات مقربة من الجهاديين فيها.

وبالنظر إلى التطورات الأخيرة يبدو أن المجتمع الدولي لا يستطيع التأثير كثيراً على الوضع السياسي في مالي. وقال معهد الدراسات الأمنية في برينستون "الدروس المستخلصة من الانقلاب السابق تظهر أنه يجب التفاوض على حل دائم بين الأطراف في مالي".

وذهبت باريس مساء الخميس إلى أبعد من ذلك بإعلانها تعليق العمليات العسكرية المشتركة مع القوات المالية من دون أي تعديل كبير في مهمة برخان. وشددت وزارة الجيوش الفرنسية في بيان على أن "المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي حددا شروطاً وخطوطاً حمراء لتوضيح إطار عملية الانتقال السياسي في مالي".

و"بانتظار هذه الضمانات قررت فرنسا (...) تعليق العمليات العسكرية المشتركة مع القوات المالية مؤقتاً فضلاً عن المهام الاستشارية" المقدمة لها.

وقالت كارولين روسي من معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية في باريس إنه "قرار الحد الأدنى" ويصعب تحديد تأثيره على القادة الماليين.

وقال أوبوكر حيدرة الباحث في مركز "الأفارقة في العالم" في معهد العلوم السياسية في بوربو "كان من المتوقع أن يكون المجتمع الدولي ولاسيما المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حازماً ضد المجلس العسكري (...) العسكريون عززوا موقعهم ويمكن أن تتسارع ما إذا كانوا يرون حدوداً لما يفعلونه بعد الآن".

ولكن عقوبات جديدة كان من الممكن أن تهن قليلاً مالي الدولة المهمة للاستقرار الإقليمي، والمنهكة بسبب انهيار مؤسسات الدولة والفقر وصعود

لجأت الأسرة الدولية إلى إجراءات محدودة في التصدي للانقلاب الأخير في مالي حيث طغت حسابات أمن المنطقة التي تواجه خطر الجماعات الجهادية واستقرار الدولة المنهكة أصلاً على تلك الإجراءات ما يصعب من عملية عودة المدنيين إلى السلطة.

باريس - يراهن المجتمع الدولي على إجراءات محدودة لإرغام المجلس العسكري في مالي على إعادة السلطة إلى المدنيين وهي إجراءات تحتها التحديات التي تعينها المنطقة وبالإسراع حربها ضد الجماعات الجهادية.

وعكست الإجراءات التي اتخذتها منظمات إقليمية وشركاء مالي حذراً في التعامل مع المجلس العسكري، فهؤلاء لا يريدون قطيعة معه حرصاً منها على مواصلة القتال ضد الجهاديين في المنطقة ومنع البلاد من السقوط في الفوضى.

وخلال الانقلاب الذي وقع في أغسطس 2020 أغلقت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حدودها وأوقفت مبادلاتها المالية والتجارية مع مالي لفرض انتقال مدني عسكري خلال فترة محددة.

وبعد ثمانية أشهر وفي مواجهة الكولونيل أسيمي غويتا الذي أعلن رئيساً هذه المرة بعد أن أطاح بالمدنيين الذين يتولون السلطة التنفيذية، علقت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عضوية مالي في هيئاتها مطالبة بتعيين "فوري" لرئيس وزراء مدني جديد والإبقاء على الانتخابات في بداية 2022.



ويقول جان إيرفيه جيزيكييل الخبير في منطقة الساحل في مجموعة الأزمات الدولية إن "هذه الإدانات ليست سوى على الورق بشكل أساسي".

وانضم الاتحاد الأفريقي وفرنسا والشريك الرئيسي لمالي في الحرب ضد الإرهاب مع قوة برخان (5100 رجل) إلى مجموعة دول غرب أفريقيا في موقفاها.

حزب العدالة والتنمية التركي يواجه تهماً بالفساد في بلدية إسطنبول

فيه أردوغان وصهره بيرات البريق، ومقربون منه في قيادة حزب العدالة والتنمية. وكان رؤساء البلديات المعارضون أشاروا إلى زيادة الإنفاق في البلديات التي فازوا برئاستها، بما في ذلك إسطنبول وأقرة اللتين انتزعتها المعارضة من حزب العدالة في الانتخابات السابقة.

وسبق أن ألغى إمام أوغلو تحويل بلدية إسطنبول أكثر من 350 مليون ليرة (61 مليون دولار) لبعض المؤسسات التابعة لحزب العدالة والتنمية للاشتباه في قضايا فساد وهدر للمال العام.

وهدد وزير الداخلية التركي سليمان صويلو رئيس بلدية إسطنبول بتدميره، ووصفه بأنه جاهل ولا يعرف شيئاً وعليه أن يعرف حدوده ويقف عندها.

كما أماط إمام أوغلو اللثام عن إقرار أردوغان منح 14 مليار ليرة تركية كدعم للشركات المقربة منه ومن حزبه الحاكم قبل العام 2019، وتضمن الدعم الإعفاء من جميع الضرائب لمدة عشر سنوات، ودفع رواتب معظم الموظفين الجدد وقسم من فواتير الطاقة ودفعات التأمين الاجتماعية.

إسطنبول - يواجه حزب العدالة والتنمية في تركيا بقيادة الرئيس رجب طيب أردوغان تهماً بالفساد في بلدية إسطنبول التي كان يرأسها القيادي قادر توباش.

وانتهم المتحدث باسم بلدية إسطنبول مراد أونغون، رئيس البلدية السابق بالفساد الكبير بسبب شراء قطعة أرض، وفقاً لما أوردته صحف تركية مساء الخميس.

وفحص مفتشو البلدية بيع عقار في منطقة الفاتح تم شراؤه من قبل شركة إنشاءات مرتبطة بعمر فاروق كافورماجي صهر رئيس البلدية السابق توباش.

ووجد المفتشون أن البلدية بقيادة توباش وحزبه العدالة والتنمية قد كبدوا خسارة قدرها 106 ملايين دولار في الصفقة.

ووفقاً لتقرير صادر عن مجلس تفتيش البلدية، فقد اشترت شركة البناء ما مجموعه 6348 متراً مربعاً من الأراضي من بلدية منطقة الفاتح في عام 2011، ودفعت 25 مليون ليرة تركية (حوالي 13 مليون دولار في ذلك الوقت)، ولاحقاً باعت الشركة نفس قطعة الأرض إلى بلدية إسطنبول الحضرية مقابل حوالي 430 مليون ليرة



خامنئي يستشعر خطر المقاطعة